ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

دفاتر MECAS المجلد 20/العدد /2 ديسمبر 2024

استراتيجية التنويع الاقتصادي ومساهمته في تحقيق التكامل الاقتصادي

Economic diversification strategy and its contribution to achieving economic integration

قلوش عبد الله [1]

أستاذ محاضر قسم أ / جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس

abdellah.kellouche@univ-sba.dz

سحنون سمير

أستاذ التعليم العالي / جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس

samir.sahnoune@univ-sba.dz

قُدم للنشر في: 2024.28.09 & قُبِل للنشر في: 12.11.2024 & نشر في: 14.12.2024

الملخص:

نظرا للأهمية البالغة التي أصبحت تكتسيها استراتيجية التنويع الاقتصادي، كان لابد من التطرق إلى أهم المتطلبات لتفعيل سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر. ومن جانب اخر فإن التكامل الاقتصادي هو الأسلوب الأمثل للدول المتقدمة والنامية على حد السواء، للاستمرار في هذا العالم الذي لم يعد فيه مكان للكيانات الصغيرة المنفردة. وخلصت الدراسة إلى أنه لا يمكن للاقتصاد الجزائري تحقيق التكامل الاقتصادي دون الاعتماد على التنويع الاقتصادي، وبذلك فان التنويع الاقتصادي هو الخطوة الأولى الذي يجب ان تعتمد عليه الجزائر للمضي قدما نحو التكامل الاقتصادي، بالإضافة الى التركيز على بناء استراتيجية جديدة هادفة إلى بناء اقتصاد متنوع لا اقتصاد ريعي، والوصول الى تحقيق التكامل الاقتصادي سوآءا مع مجموعة البريكس في المستقبل القريب او مع دول بحر الأبيض المتوسط للتخلص من التبعية النفطية.

الكلمات المفتاحية: تنويع اقتصادي، تكامل اقتصادي، تبعية نفطية، اقتصاد متنوع.

تصنيف JEL:F15 ، F02، E69، Q43.

Abstract :

Given the great importance that the economic diversification strategy has become, it was necessary to address the most important requirements for activating the economic diversification policy in Algeria. On the other hand, economic integration is the best method for developed and developing countries alike, to continue in this world in which there is no longer a place for individual small entities. The study concluded that the Algerian economy cannot achieve economic integration without relying on economic diversification. Thus, economic diversification is the first step that Algeria must rely on to move forward towards

[1] المؤلف المراسل

economic integration. In addition to focusing on building a new strategy aimed at building a diversified economy, not a rentier economy, and achieving economic integration, whether with the BRICS group in the near future, or with the Mediterranean countries to get rid of oil dependency.

Keywords: Economic diversification, economic integration, oil dependency, diversified economy.

Jel Classification Codes :F15, F02, E69, Q43.

مقدمة:

يتميز العصر الحالي ببروز عدة ظواهر في العلاقات الاقتصادية الدولية، فقد تزايد الاتجاه نحو تحرير التجارة العالمية كما تضاعفت التحديات التي تفرضها العولمة والتي أصبح لها دورا بارزا ومؤثرا في حركة الاقتصاد العالمي، ولذلك فقد أصبح من المسلم به أن التكامل الاقتصادي هو الأسلوب الأمثل للدول المتقدمة والنامية على حد السواء، للاستمرار في هذا العالم الذي لم يعد فيه مكان للكيانات الصغيرة المنفردة. لذلك جاءت هذه الدراسة لتوضيح أهم المداخل و الآليات المعتمدة لتفعيل التكامل الاقتصادي الإقليمي و الذى يتم أساسا بين مجموعة من الدول تربطها ظروفا متشابهة سواء من ناحية الانتاج أو الموقع الجغرافي أو التقارب السياسي وهذا بهدف تحقيق التخصص في فروع الانتاج التي تتميز فيها بكفاءة أكبر ومن ثم إمكانية تحقيق الحجم الأمثل الذى يصاحبه تخفيض في تكاليف الانتاج وذلك عن طريق فتح الأسواق في هذه الدول، وإن كانت هذه الأهداف تعتبر من أهم أهداف التكامل الاقتصادي في الدول المتقدمة، فإن التكامل الاقتصادي في الدول النامية بالإضافة إلى ذلك يعتبر أسلوبا فاعلا لدفع عملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول من جهة وضرورة حتمية تفرضها تحديات العولمة للاندماج في الاقتصاد العالمي من جهة أخرى. لذلك فقد بدأت الدول النامية والتي منها الدول العربية ودول المجلس التعاون الخليجي خاصة تسعى للبحث عن صيغ عملية للتفعيل تكاملها الاقتصادي بما يمكنها من التعامل مع التكتلات الاقتصادية الكبرى المؤثرة على إدارة تفاعلات الاقتصاد العالمي في المرحلة الحالية.

اعتمد الاقتصاد الجزائري لسنوات عديدة على العائدات النفطية بالدرجة الأولى حيث اعتبرها بمثابة المصدر الرئيسي للثروة، الأمر الذي أدى به إلى إهمال تطوير باقي القطاعات الاقتصادية المنتجة، ولكن في الآونة الأخيرة أصبح التوجه نحو التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية خاصة في ظل الصدمات النفطية المتكررة، إذ أصبح هذا الأخير هدفا تسعى إلى تحقيقه معظم الدول النفطية والتي من بينها الجزائر، مما أوجب على الدولة البحث عن موارد بديلة للنفط والتي من شأنها المساهمة في تنويع الاقتصاد الجزائري وسماح له بالدخول في تكاملات اقتصادية تساعد الجزائر على النهوض باقتصادها. وبغية الإلمام بهذا الموضوع والخوض في تفاصيله أكثر، سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

إشكالية البحث:

يمكن طرح الإشكالية على النحو التالي: **الى أي مدى يمكن للتنويع الاقتصادي ان يساهم في مضي الاقتصاد الجزائري قدما نحو التكامل الاقتصادي؟**

أسئلة البحث:

- ✓ ما المقصود بالتنويع الاقتصادي وماهي دوافعه؟
- ✓ ماذا نقصد بالتكامل الاقتصادي وما هي أسسه ودرجاته؟
- ✓ ماهي متطلبات تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي للوصول الى التكامل الاقتصادي؟

فرضيات البحث:

- التنويع الاقتصادي هو إقامة قاعدة اقتصادية صلبة، ذات مقومات متكاملة، تستجيب للحاجات الأساسية للمجتمع.
- يمكن للتنويع الاقتصادي الذي يكفل تحسين أداء الاقتصاد ويعزز استقراره وتوازنه، للوصول الى تحقيق التكامل الاقتصادي في الدول النامية وبالأخص في الجزائر.

أهمية البحث:
تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتناول الإطار الفكري والمفاهيمي للتكتلات اقتصادية او التكامل الاقتصادي ودوره الأساسي في تحرير التبادل التجاري بين الدول المتكاملة، وكان لابد لنا من الاهتمام بحالة الجزائر والتي لا تزال تحاول اللحاق بركب العولمة والتأقلم مع متطلبات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، إضافة الى محاولة إقامة مشروع تكامل اقتصادي عربي موحد والذي تطمح له مختلف الدول العربية، في المقابل نجد التزامات ناتجة عن توقيع لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لكثير من الدول العربية وخاصة المتوسطية والتي سعت من خلالها للانفتاح على الاقتصاد العالمي والاندماج فيه.
كما ان أهمية الدراسة تظهر ايضا في جانب تشخيص واقع التنويع في الاقتصاد الجزائري ومحاولة معرفة متطلبات تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي قصد التخلص من التبعية للموارد النفطية. فعلى الجزائر التركيز على بناء استراتيجية جديدة هادفة إلى بناء اقتصاد متنوع لا اقتصاد ريعي والوصول الى تحقيق التكامل الاقتصادي سواءا مع مجموعة البريكس في المستقبل القريب او مع دول بحر الأبيض المتوسط.

أهداف البحث:
هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على بيان الإطار الفكري والمفاهيمي للتكامل الاقتصادي والتنويع الاقتصادي ومدى مساهمتهما في تحقيق اهداف سياسة التنويع الاقتصادي بين الدول المتكاملة على وجه الخصوص، تكمن أهداف الدراسة في:

- إبراز الإطار الفكري للتنويع الاقتصادي والتكامل الاقتصادي واهم انواعهم وخصائصهم.
- توضيح أهمية التكامل الاقتصادي في تحرير التبادل التجاري بين الدول المتكاملة.
- إبراز متطلبات تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي للوصول الى التكامل الاقتصادي.

1- أساسيات حول التنويع الاقتصادي:

أجبرت الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة الاقتصاديات النفطية على التوجه نحو التنويع الاقتصادي والدول العربية لم تكن بمعزل عن ذلك، قصد التقليل من الاعتماد على الموارد النفطية باعتبارها مداخيل غير ثابتة ومعرضة للانخفاض في أي وقت.

1-1 مفهوم التنويع الاقتصادي:

كما يمكن تقديم مفهوم التنويع الاقتصادي على أنه عملية تتضمن تحول الدولة من أحادية الإنتاج والدخل الناتج عن الاعتماد على النفط إلى دولة تتصف بتنوع مصادر الدخل نتيجة زيادة نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية المتبقية في الناتج المحلى الإجمالي.[2]
التنويع الاقتصادي يعرف على أنه الرغبة في تحقيق اقصى عدد لمصادر الدخل الرئيسية وهو ما يسهم في تعزيز القدرات الحقيقية لأي اقتصاد، وذلك من خلال محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، وذلك عن طريق الاهتمام بتطوير عدد من القطاعات تدريجياً لتصبح بدائل بإمكانها أن تحل محل المورد الوحيد خاصة في الدول الريعية
بينما في اقتصادات الدول العربية النفطية فالتنويع الاقتصادي يقدم على أنه عملية الهدف منها تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي ويتم ذلك من خلال تنمية القطاعات خارج قطاع المحروقات وتقوية وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. [3]

---

[2] Hvidt Martin, **Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends**, Research Paper, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States , 2013 ,p10.

[3] أسماء بلعما، دحمان بن عبد الفتاح، سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط – دراسة حالة الجزائر. مستغانم، الجزائر: مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 3، العدد 1، (2020)، صفحة 11.

وفي الأخير يمكن ان نعرف التنويع الاقتصادي على أنه العملية التي يهدف من خلالها تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الزراعية والصناعية وخلق قاعدة إنتاجية قوية، ومن تم التوجه نحو اقتصاد يحقق الاكتفاء الذاتي في مختلف القطاعات الانتاجية. [4]

2-1 دوافع التنويع الاقتصادي:

يمكن حصر المبررات الأساسية لسياسة التنويع الاقتصادي فيما يلي:

- تقليل المخاطر الاستثمارية: إن توزيع الاستثمارات على عدد معتبر من النشاطات الاقتصادية من شأنه التقليل من المخاطر الاستثمارية مقارنة مع تركيزها في عدد قليل منها.
- تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي: فمن خلال سياسة التنويع الاقتصادي يمكن تفادي مشكل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.
- تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات: فالدول التي تعتمد في صادراتها على منتج وحيد تنخفض عوائد صادراتها بمجرد انخفاض أسعار هذه المنتجات.
- زيادة إنتاجية رأس المال البشري: الأمر الذي ينتج عنه زيادة في معدلات النمو الاقتصادي.[5]
- زيادة القيمة المضافة: يمكن التنويع من تعزيز الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، وذلك من خلال مخرجات قطاع ستصبح بمثابة مدخلات انتاجية في قطاع آخر، إضافة الى ذلك فان مساهمة التنويع في توفير الفرص الوظيفية يؤدي الى الرفع من دخول عوائد مختلف عناصر الانتاج واستقرارها، وبذلك تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا.
- العلاقات التشابكية الوطيدة بين القطاعات الإنتاجية: إن الارتفاع المتزايد في عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة اعتمادا على التنويع الاقتصادي يؤدي إلى تقوية العلاقات التشابكية بين مختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة، وبذلك ينعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي.
- توليد الفرص الوظيفية: كون التنويع يحفز النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى خلق فرص العمل والتقليل من معدلات البطالة.

3-1 دوافع التنويع الاقتصادي:

يمكن ان نفسر دوافع التنويع الاقتصادي من خلال نظريتين أساسيتين هما:

*** نظرية المزايا النسبية لدفيد ريكاردو David Ricardo:**

تؤكد نظرية المزايا النسبية لريكاردو على أن التخصص عاملا محفزا لزيادة النمو الاقتصادي، أي أن الهدف من وراء هذا هو التوجه نحو تخفيض التنويع الاقتصادي، إلا أن الاتجاه المقابل يبين أن انخفاض درجة التنويع الاقتصادي والاعتماد على إنتاج وتصدير منتج واحد أو منتجات محدودة له آثار جد سلبية على معدلات النمو الاقتصادي، فهناك العديد من الدراسات والأبحاث التي حاولت أن تبرز طبيعة العلاقة ما بين التنويع الاقتصادي ومعدلات النمو في اقتصاديات مختلفة وهذه الحتمية تم تأكيدها من خلال عدد كبير من الدراسات الاقتصادية وكان الهدف من ذلك هو زيادة درجة التنويع الاقتصادي وعدم تركيز الإنتاج والصادرات على عدد قليل من الأنشطة أو المنتوجات أو القطاعات، فبذلك تم إعطاء المزايا النسبية الناتجة عن التخصص في الإنتاج عامة والتصدير خاصة، والتي نجدها في نظرية ريكاردو وعلى وجه التحديد في إطارها النظري إيجابيات جد قوية وصلبة لتعزيز التخصص، ومن تم عدم التنويع الاقتصادي.

*** نظرية هكشر اولين Heckscher-Ohlin:**

بُنيت نظرية هكشر-أولين على أساس وجود عنصري إنتاج هما: العمل، ورأس المال؛ فبعض الدول تمتاز بوفرة نسبية في رأس المال مقارنة باليد العاملة، وبالمقابل –وحسب قوانين العرض والطلب -يتميز الأجر عموما في هذه الحالة بالارتفاع مقارنة بعائد رأس المال. ويترتب على إنتاج السلع التي تتطلب يد عاملة كثيفة في هذه الدول (النسيج، الألبسة) ارتفاع أثمانها في السوق المحلية بسبب استغلال العنصر النادر في إنتاجها، ونفس الحال ينطبق على الدولة الثانية التي تمتاز بمقابل ذلك بوفرة نسبية في العمل مقارنة برأس المال.

---

[4] المعلا مجيد بن أحمد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات (1995-2000)، منشورات وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، (2002)، صفحة 13.

[5] أحمد ضيف، أحمد عزوز، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. الشلف، الجزائر: مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، (2018)، صفحة 22.

4-1 متطلبات تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي:

هناك إن الاقتصاديات الريعية لابد لها من التخلص من التبعية لقطاع المحروقات من خلال تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي، والذي يستوجب عليها اتخاذ مجموعة من الإجراءات والسياسات نختصرها في المتطلبات التالية:

* تغيير نموذج النمو المعتمد: من نموذج معتمد على المحروقات إلى نموذج أكثر تنوعا بمعنى تنويع الاستثمار في جل القطاعات مع الحرص على ضبط آليات النمو الاقتصادي نتيجة ضبط التشريعات وتحريك القطاعات الراكدة بواسطة آلية ذكية لاستقطاب رأس المال المحلي والأجنبي.[6]

* تحسين كفاءة الانفاق العام: ويتم ذلك عن طريق فرض عزل النفقات الحكومية الجارية على وجه الخصوص وبصفة تدريجية عن الإيرادات النفطية المتقلبة، وذلك بهدف تعزيز مسارات النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي في الاقتصادات العربية النفطية، فمن الواجب وجود إدارة مالية عامة قوية تستطيع التنبؤ بعائدات الموارد وتحديد مختلف المخاطر المالية على باقي الإيرادات والنفقات، ويتم ذلك مع مراعات استخدام مختلف أساليب التقييم الخاصة بالبرامج الإنتاجية والنفقات سواء تم ذلك خلال أو بعد وقت قصير من التنفيذ حتى يمكن معالجتها في الوقت المناسب.[7]

* التفكير في تجسيد خطة بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي: هادفة إلى التخفيف من التمويل المعتمد على العائدات النفطية.

* وضع برامج رقابة مستمرة على أداء المؤسسات: مع الحرص على توجيهها نحو القطاعات التي تخدم تنويع الاقتصاد.

* إحداث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين العام والخاص: وهذا في شتى النشاطات حتى يتم فسح المجال للقطاع الخاص وتقلص دور القطاع العام.

* إعادة النظر في كيفية إدارة أموال صندوق ضبط الموارد

* تعزيز الحوكمة الاقتصادية: عن طريق القضاء على الرشوة والفساد الإداري، زيادة الشفافية وآليات الرقابة وبالأخص الرقابة على المال العام.

* ترشيد الإنفاق العام: ويتم تحقيق ذلك بالاستغلال الأمثل للمواد المتاحة وتوزيعها حسب الأولويات وفي نفس الوقت العمل على إحداث توازن بين الاستثمار في رأس المال البشري والاستثمار في القطاعات الإنتاجية كونها تمثل القيمة المضافة للنهوض بالاقتصاد.

* الرفع من نسبة العمالة في القطاع الخاص: فتشجيع العمل فيه من شأنه رفع جودة التعليم وتنمية المهارات.

* التوجه نحو قطاعات تتيح تنويع الاقتصاد المحلي: بدءا بتعزيز الاستثمار في القطاع الفلاحي لتوفير مناصب شغل جديدة وتكثيف الإنتاج في عدد معتبر من المنتجات، وكذا الاستثمار في الطاقات المتجددة.

2- التأسيس النظري والفكري للتكامل الاقتصادي:

لقد تعددت التعاريف التي تطرقت الى مفهوم التكامل الاقتصادي الا ان المفكرون لم يتفقوا على تعريف واحد للتكامل، لكن قبل التطرق إلى مفهوم التكامل الاقتصادي، لابد من التعريف بمصطلح التكامل والذي بدأ استعماله في سنة 1620 في قاموس أكسفورد **Oxford** الانجليزي وتعريفه ب "جعل الأجزاء المتفرقة كلاً متكاملًا".[8]

1-2 تعريف التكامل الاقتصادي :

يمكن ان نذكر مجموعة متنوعة من التعاريف، من بينها يعرف التكامل الاقتصادي: "على انه عملية تحقيق اعتماد متبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول بدرجات متفاوتة تقوم على أسس معينة، مستخدمة في ذلك

---

[6] محمد بوطلاعة، نعيمة بن دبيش، ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط – إمكانية الاستفادة من تجارب دولية. بشار، الجزائر: مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، (2018)، صفحة 307.

[7] M Kamiar ،B Jeffrey و ، S Hoda, **reforming fiscal institutions in resource –Rich Arab Economies: Policy proposals**. Economic Research Forum, Working paper No 1228. . (2018).

[8] عبيد حداد حامد، التكامل الاقتصادي والتنسيق الصناعي العربي دراسة تحليلية. "مجلة كلية الآداب"، العدد 99، (2011)، صفحة 641.

مداخل متعددة بهدف التدعيم والرفع من القدرة الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء". كما عرف الاقتصادي بيلا بالاسا **Béla Alexander Balassa** التكامل الاقتصادي على أنه" عملية إلغاء تام للحواجز الجمركية بين وحدات اقتصادية قومية مختلفة".[9]

وفي هذا السياق، لقد تعدد التعاريف الا اننا نميز بين اتجاهين رئيسين يمكن التفريق بينهما:

الاتجاه الأول: اتجاه عام القائم على تعريف التكامل بأنه أي شكل من أشكال التعاون، أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منهما، وواجه هذا التعريف العديد من الانتقادات لاتساعه، الأمر الذي يفسر العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية وهو ما يفسر مفهوم التكامل على انه مفهوم لا معنى له، كما أنه يغفل التمييز بين التكامل من ناحية والتعاون والتنسيق من ناحية أخرى.

الاتجاه الثاني: يعتبر هذا الاتجاه أكثر تحديدا وانسجاما فهو يعتبر التكامل على انه عملية تهدف لتطوير العلاقات بين الدول وصولا لأشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات التفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة.

كما يمكن تقديم التكامل الاقتصادي على انه "جمع ما ليس موحدا في إطار علاقة تبادلية الهدف منها هو التنسيق الإرادي والطوعي وصولا الى توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية التي تربط بين مجموعة من الدول تجمعها مميزات وخصائص مشتركة، تستهدف المنفعة المشتركة عن طريق إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية".[10]

2-2 درجات التكامل الاقتصادي :

يمكننا ان نميز بين خمسة أشكال أو درجات للتكامل الاقتصادي نذكرها على النحو الاتي:

جدول 1. درجات ومراحل التكامل الاقتصادي.

التكتل	المواصفات
منطقة التجارة الحرة	لا قيود ولا تعريف على التجارة القائمة بين الاعضاء
الاتحاد الجمركي	نفس القواعد السابقة + وجود تعريفة مشتركة في مواجهة غير الاعضاء
السوق المشتركة	نفس القواعد السابقة + حرية التكامل + تنسيق المعاملات وتحركات راس المال والسلع والعمالة بين الاعضاء
الاتحاد الاقتصادي	نفس القواعد السابقة + عملة موحدة للاعضاء + وجود تكامل وتوحيد السياسات الاقتصادية الخاصة بالتجارة الخارجية
م.ت.ح + إ.ج + س.م + إ. إقتصادي + سياسة نقدية موحدة = سوق موحد	

المصدر: عبد السلام مخلوفي، سفيان بن عبد العزيز، 2013، ص32

منطقة التجارة الحرة: نجد ان معظم البلدان الأعضاء تهدف إلى تحقيق الرسوم الجمركية والقيود الكمية وهذا تدريجيا حتى النزول بشكل تام بالإضافة الى حرية انتقال السلع، وفي هذا السياق لا تتضمن منطقة التجارة الحرة بالضرورة هذه حرية انتقال الأشخاص والأسواق، ويحتفظ كذلك كل بلد بموجبها بتعريفاته الجمركية تجاه البلدان غير الأعضاء.

الاتحاد الجمركي: يتميز أساسا هذا الاتحاد بإلغاء جميع أصناف التمييز والحواجز خاصة عندما يتعلق الامر بحركة البضائع داخل نطاق الاتحاد، والتأكيد على توحيد التعريفات الجمركية للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي لكنه في المقابل لا يتضمن ذلك بالضرورة حرية انتقال الأموال والأشخاص.

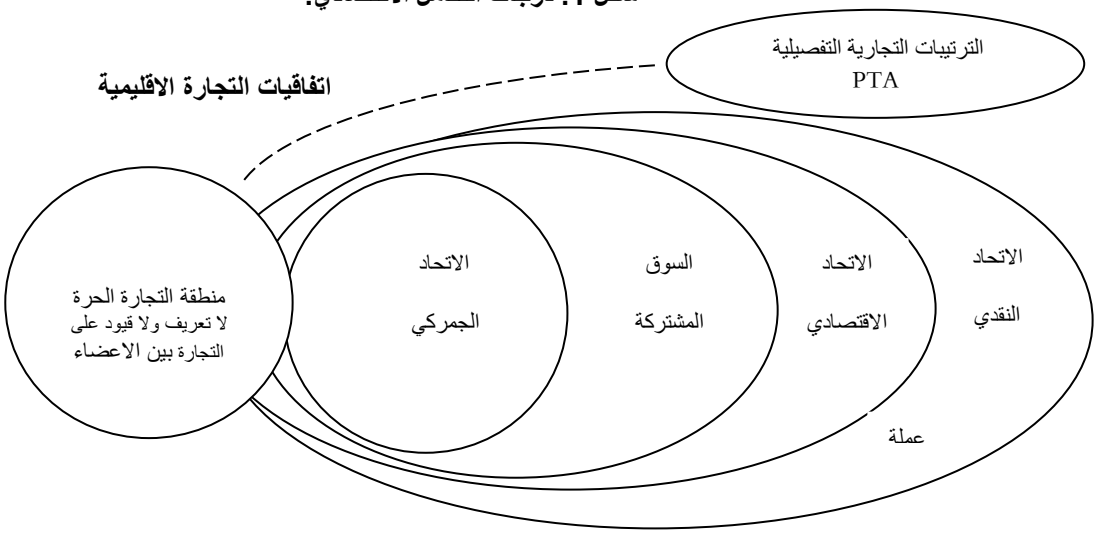
---

[9] الهادي لرباع، المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كأداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. الجزائر: "المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية"، العدد 06، (2015)، صفحة 115.

[10] يحي عبد الغني أبو الفتوح، "تصور مستقبلي لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي: دراسة تحليلية لمعوقاته ووسائل تحقيقه"، الإدارة العامة: السنة 42، العدد 1، (2002)، صفحة 183.

السوق المشتركة: تشكل هذه السوق درجة أعلى من السير نحو الوحدة الاقتصادية لأن ذلك يتم من خلال شروط محددة كما ان الإلغاء لا يشمل التعريفات الجمركية والقيود فقط، أي المبادلات التجارية ولكنه يشمل أيضا القيود المفروضة على حرية تنقل عوامل الإنتاج والأشخاص ورؤوس الأموال.
الوحدة الاقتصادية: يمكن تقديم هذه الوحدة من خلال زوال القيود على انتقال السلع وعوامل الإنتاج فالهدف الأساسي منها هو تنسيق السياسات الاقتصادية القومية بين الدول الأطراف بهدف إزالة التمييز الناشئ عن اختلاف هذه السياسات.
ويمكن توضيح درجات التكامل الاقتصادي من خلال الشكل الموالي:

شكل 1. درجات التكامل الاقتصادي.



المصدر: منشورات جسر التنمية، 2009، ص09

3-2 النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي :
يمكن ان نفسر التكامل الاقتصادي من خلال نظريات الاربعة الأساسية التالية:
* نظرية التكامل الاقتصادي لكارل دوتش**Karl Deutsch** :
عرف كارل دوتشKarl Deutsch احد رواد نظرية التكامل من خلال كتابه تحليل العلاقات الدولية التكامل الاقتصادي بانه: يتكامل الشيء يعني بوجه عام ان يجعل الأجزاء كلا واحدا، ومعنى ذلك ان يحول وحدات كانت سابقا منفصلة الى مكونات لنظام او جهاز متناسق والخاصية الأساسية لأي نظام تتمثل في وجود درجة من الاعتماد المتبادل بين مكوناته.[11]
* نظرية التكامل الاقتصادي لجوزيف ناي**Joseph Nye** :
في حين ان جوزيف ناي Joseph Nye والذي هو كذلك من رواد نظرية التكامل فقد حاول حصر تعريف التكامل الاقتصادي من خلال تقسيمه الى ثلاثة أجزاء ومجالات مختلفة وحدد في كل مجال مجموعة المؤثرات:
- التكامل الاقتصادي: ويتضمن التكامل التجاري والخدمات المشتركة.
- التكامل الاجتماعي: ويتضمن التكامل بين الجماهير والتكامل بين النخب.

[11] عبد السلام مخلوفي، سفيان بن عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية: وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد الرابع، السنة الرابعة، (2013)، صفحة 32.

- التكامل السياسي: ويتضمن التكامل المؤسسي وفي مجتمع الامن وفي السياسات العامة والاتجاهات.

* نظرية التكامل الاقتصادي لآرنست هاس **Ernst B. Haas**:

حسب آرنست هاس Ernst B. Haas فان التكامل الاقتصادي هو بمثابة عملية تنسيق العناصر الاقتصادية بمختلف أنواعها الكلية منها أو الجزئية، وذلك من خلال تجمع اقتصادي تشكله الدول وتنشئ له مؤسسات فوق الوطنية الهدف منها هو أن تخضع لتعليماتها وتطبق قراراتها بهدف تحقيق أكبر قدر من المصلحة المشتركة وفي هذا الإطار قد يتطور التكامل الاقتصادي لينتج عنه قيام اتحاد سياسي تام قائم بين الدول قيد التكامل.

* نظرية التكامل الاقتصادي لميدMEADE :

تعريف MEADE ميد " التكامل يعني أن كافة الإمكانات في المجال الاقتصادي لا يمكن تحقيقها إلا إذا تكاملت عناصر الإنتاج" هذان التعريفان يركزان على تكامل عناصر الإنتاج، وتوحيد أسعار السوق بما في ذلك أسعار عناصر الإنتاج نفسها وكل هذه مسائل تقتضي توحيد السياسة الاقتصادية في مجال توزيع الثروة وفي المجالات النقدية والإنتاجية.

4-2 العراقيل التي تواجه التكامل الاقتصادي :

يمكن ان نقدم اهم العراقيل التي تواجه التكامل الاقتصادي كما يلي:

- تحويلات التجارة: يمكن تفسيرها من خلال استبدال المستوردات ذات أثمان منخفضة من دولة غير عضو، بمستوردات ذات أثمان مرتفعة من دولة عضو.
- ميزانية الدولة: يمكننا ان نميز جملة من الاثار من اهمها إلغاء الرسوم البينية والتي ينجم عنها حدوث عجز على مستوى الميزانية العامة للدولة، بسبب انخفاض إيراداتها المتأتية من الرسوم الجمركية من شريكاتها، وبذلك له أثر رجعي على سياستها المالية.
- التعريفة الموحدة ومشاكلها: ان إزالة الحواجز الجمركية يعتبر من أهم الضروريات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول ويكون ذلك مع الاتفاق مسبقا على وضع تعريفة جمركية موحدة لمواجهة السلع الواردة من العالم الخارجي، ولكن في هذا الإطار يصعب وضع تعريفة موحدة تفرض على مجموعة الدول الأعضاء وهذا لاختلاف المصالح بين الدول الأعضاء.
- توزيع الإرادات المحصلة: المشكل الأساسي الذي نلتمسه بين الدول المتكاملة اقتصاديا هو كيفية توزيع المكاسب وتعويض الخسائر فالمشكل الأساسي هو عدم العدالة في تقسيم المكاسب وكذا تحمل بعض الدول خسائر ناجمة عن آليات التوزيع.
- الأزمات المتنقلة: قد تتعرض دولة عضو لمجموعة ازمات على بعض الدول الأخرى وهذا وفقا لمبدأ التغذية العكسية للأزمات بالإضافة الى الآثار التبادلية للتجارة الخارجية وتشابك الاقتصاديات.

وبناءا على ما سبق تظهر جليا أهمية التكامل الاقتصادي في مختلف الاقتصاديات العالمية والاخص الاقتصاديات العربية باعتبار الجزائر من بين هذه الدول والتي ليست يغنى عن بعضها البعض فبذلك شرعت العديد من الدول في تكوين تكتلات مختلفة، بهدف تحرير التبادل التجاري بين مختلف أعضاء التكتل، بالإضافة الى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي وتبادل الخبرات التجارية وتنسيق مجمل القواعد التي تنظم وتحكم التجارة فيما بينها مثل قواعد المنشأ والإجراءات الجمركية.

3- الاقتصاد الجزائري من التنويع الاقتصادي نحو التكامل الاقتصادي:

لا يمكن للاقتصاد الجزائري تحقيق التكامل الاقتصادي دون الاعتماد على التنويع الاقتصادي وبذلك فان التنويع الاقتصادي هو الخطوة الأولى الذي يجب ان تعتمد عليه الجزائر للمضي نحو التكامل الاقتصادي.

1-3 واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر:

سنحاول القيام بقراءة بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال معرفة مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية الـأساسية في النمو، خصوصا بعد أزمة البترول لسنة 2014 وكذا التنويع في الصادرات ومساهمة كل من القطاع العام والخاص في اجمالي الناتج. وذلك لتقديم صورة واقعية قبل الدخول في أي نوع من التكاملات الاقتصادية.[12]

[12] Banque d'Algérie, les annexes des rapports des années 2024.

*** مساهمة القطاعات الاقتصادية الجزائرية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2008-2023):**

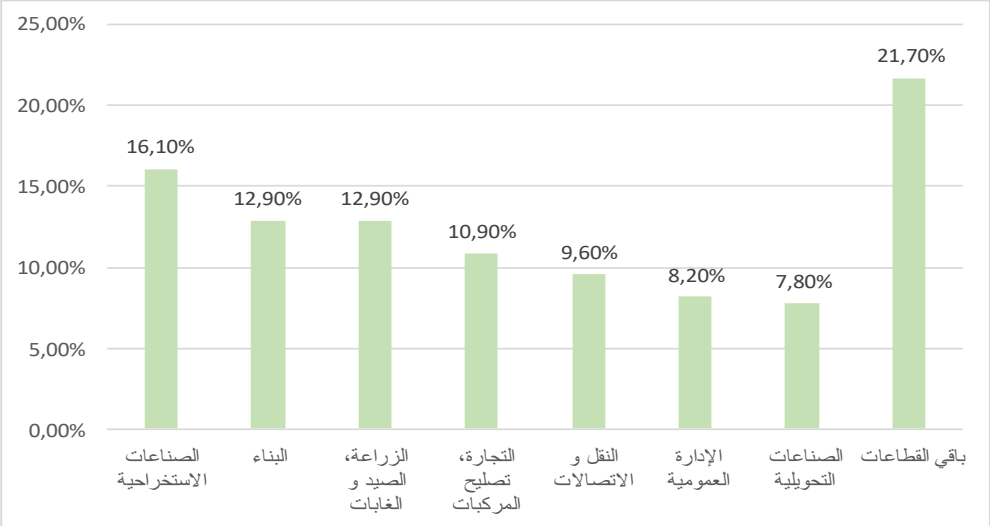
يعتمد التنويع في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر على معرفة مقدار او نسب مساهمة كل نشاط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، الأمر الذي سيتم تفسيره في الجدول التالي:

جدول 2. نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال الفترة (2008-2023).

القطاعات / السنوات	قطاع المحروقات	قطاع الفلاحة	قطاع الصناعة	قطاع البناء والأشغال العمومية	القطاعات المتبقية
2008	22.2	2.7	8.3	16	14.6
2009	-37.8	28	10.3	14.4	14.2
2010	34.5	9	8.2	14.9	15
2011	25.4	16.5	7.5	6	19.2
2012	5.6	20.2	9.8	11.8	13
2013	-10.3	15.4	5.9	9.1	8.8
2014	-6.2	8	8.6	10.2	8.6
2015	-32.7	9.3	7.4	6.4	7.1
2016	-3.5	10.6	7.9	6.4	6.8
2017	19.1	12.3	5.5	11.7	73.5
2018	21	12.3	5.8	11.8	50.8
2019	- 12,2	4.2	-7.9	7.5	3.9
2020	-44.2	1.2	-11.2	-2.9	-4.4
2021	111.4	5.3	56.9	12.5	13.7
2022	92.6	20.4	59.4	11.7	18.1
2023	-16.6	26.5	-22.8	9.5	6.1

المصدر: (التقارير السنوية لبنك الجزائر، 2019-2024)

شكل 2. اهم القطاعات في الناتج الداخلي في الجزائر لسنة 2023.



المصدر: (التقارير السنوية لبنك الجزائر، جوان 2024، ص21)

يتضح من الجدول والشكل البياني أعلاه أنه يوجد توزيع غير متكافئ لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في السنوات المختلفة، نأخذ على سبيل المثال سنة 2023: الصناعات الاستخراجية تساهم بنسبة 16.1% بينما الصناعات التحويلية بنسبة 7.8%وهي نسبة قليلة جدا، إذ أن القطاع الصناعي كله لا يساهم إلا بنسبة 23.9% من الناتج المحلي الاجمالي، الأمر الذي يؤكد أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد يعتمد على الصناعات الاستخراجية عوضا عن تحويل المواد الخام المستخرجة إلى مواد مصنعة، وفيما يخص قطاع الفلاحة تبقى مساهمته جد محدودة بالمقارنة مع قطاع الخدمات.

*** التنويع في الصادرات الجزائرية:**

يمكن تقديم التنويع في الصادرات الجزائرية من خلال الجدول التالي:

جدول 3. درجات ومراحل التكامل الاقتصادي لسنة 2023.

الصادرات	النسبة المئوية
الطاقة	91.12
وتتمثل إجمالي الصادرات خارج المحروقات في:	8.88
- المواد الغذائية	0.41
- المواد الأولية	0.40
- المواد نصف المصنعة	7.76
- التجهيزات الفلاحية	0.00
- التجهيزات الصناعية	0.12
- السلع الاستهلاكية	0.16

المصدر: (التقارير السنوية لبنك الجزائر، جوان 2024، ص125)

يتبين من خلال الجدول أن الصادرات من الطاقة تستحوذ على النسبة الأكبر تقدر ب 91.12 % من اجمالي الصادرات الجزائرية، الأمر الدال على عدم وجود تنويع في الصادرات الجزائرية والتركيز على قطاع واحد ألا وهو قطاع المحروقات، وعليه أي انخفاض في أسعار هذه الأخيرة سيؤدي إلى الانخفاض في قيمة الصادرات مما يتوجب إعادة النظر في ذلك خاصة وأن التنويع في الصادرات شأنه التقليل من الخسائر الناتجة عن التقلبات الحاصلة في أسعار المحروقات.

جدول 4. التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي (2019-2023).

	2019	2020	2021	2022	2023
الصناعات الاستخراجية	-8,4	-20,9	19,8	-5,1	4,8
القطاعات الأخرى (خارج ص.ا)	2,8	2,8	-2,3	5,3	3,3
الزراعة والصيد والغابات	-6,7	3,6	1,6	-0,3	-0,8
صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية	3,1	1,2	-2,6	1,9	3,4
فرع الوحدة المفترضة	2,3	3,4	6,4	12,8	1,6
الصناعات التحويلية	4,4	-1,1	8,3	5,6	5,1

إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز	4,7	-1,3	5,8	4,0	3,7
بناء	2,0	-4,1	3,5	4,4	6,2
التجارة وتصليح السيارات والأدوات	-7,0	-60,8	33,4	55,7	18,7
الفنادق والمطاعم	2,2	-7,2	3,8	4,3	2,5
النقل والاتصالات	3,8	-1,9	-1,6	2,2	3,5
الأنشطة المالية	1,9	4,0	1,5	3,7	2,5
خدمات العقارات والإيجارات والأعمال	1,4	0,3	0,6	2,2	2,9
الإدارة العمومية	1,7	-2,8	1,2	1,9	2,7
التربية	2,0	15,3	7,4	1,5	2,4
العمل الصحي والاجتماعي	3,4	-3,1	5,0	3,1	2,5
الخدمات الاجتماعية الجماعية	1,8	-4,7	-1,7	2,7	1,9
الخدمات المحلية	2,8	2,8	-2,3	5,3	3,3
ضرائب الاستيراد	15,8	-24,5	-14,2	-11,3	8,5
ضرائب أخرى على صافي منتجات الدعم	-1,2	-11,3	-1,3	2,9	9,7

المصدر: (التقارير السنوية لبنك الجزائر، جوان 2024، ص116)

يتبين من خلال الجدول أن التقسيم القطاعي في الجزائر متنوع ومتكامل حيث نجد ان التجارة وتصليح السيارات والأدوات المنزلية تستحوذ على النسبة الأكبر في سنة 2023 والتي تقدر ب 18,7 % من اجمالي التقسيم القطاعي، في حين نجد النسب شبه متقاربة بين القطاعات المتبقية الأمر الدال على وجود بوادر تنويع في مختلف القطاعات الاقتصادية الجزائرية ولكن بنسب متفاوتة باستثناء قطاع الزراعة والصيد والغابات والذي يشهد مستويات جد منخفضة خلال سنة 2023 ولكن هذا التنويع يبقى محدود مقارنة بالتركيز على قطاع واحد ألا وهو قطاع المحروقات.

2-3 استراتيجيات التوجه نحو التنويع الاقتصادي في الجزائر:

على الجزائر التركيز على بناء استراتيجية جديدة هادفة إلى بناء اقتصاد متنوع لا اقتصاد ريعي والوصول الى تحقيق التكامل الاقتصادي سوآءا مع مجموعة البريكس في المستقبل القريب او مع دول بحر الأبيض المتوسط، وحتى يتسنى ذلك يمكن الاعتماد على وضع مجموعة من الأسس نلخصها فيما يلي:

- ✓ **تنمية القطاع الصناعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تعزيز قدرتها التنافسية**: إذ تعد الصناعة من الركائز الأساسية التي يمكن الاستناد عليها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما لها من دور فعال في تخفيض معدلات البطالة جراء خلق مناصب شغل جديدة، وتنويع مصادر الدخل وتعزيز الصادرات. فعليه إن خروج هذا القطاع من حالة الركود التي يعيشها يعتبر بمثابة متغير أساسي لتحسين معادلة الإنتاج الوطني.

وتجدر ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال الاستراتيجيات التالية:

- وضع استراتيجية صناعية شاملة تدرس كل معطيات المحيط الاقتصادي في الجزائر، وتضع المؤسسة في مكانتها المناسبة من خلال تشجيع الإبداع، تطوير الموارد البشرية، عصرنة المؤسسات وترقية الاستثمار الأجنبي من خلال التأكيد على النشاطات المرتبطة بالكثافة الرأسمالية العالية والتي تكمن بدورها من تفعيل دور التكنولوجيا الجديدة.[13]
- إعادة تأهيل القطاع الصناعي القائم وتنشيطه.
- العمل على دعم الصناعة البتروكيمياوية للتقليل من تصدير البترول الخام والغاز مع زيادة القيمة المضافة الخاصة بتصدير المشتقات ومنتجات التكرير.

✓ **الاهتمام أكثر بالقطاع السياحي:** يساهم القطاع السياحي في تنمية الاقتصاد الوطني خصوصا في الدول العربية النفطية التي يستوجب عليها التخلص من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات، وعلى هذا الأساس اعتبرت الجزائر هذا القطاع بمثابة مورد هام يمكن الاستناد عليه كونها تملك مقومات طبيعية، ثقافية وتاريخية تؤهلها لمزاولة هذا النشاط.

ففي هذا الصدد قامت الحكومة بإعداد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية 2025 ومن بين أهدافه:[14]

- الحرص على تنمية القطاع السياحي بجعله إحدى محركات النمو الاقتصادي.
- النظر إلى السياحة نظرة مقاربة عرضية تشمل عدة عوامل كالنقل، البيئة والتعمير.
- العمل على التنسيق بين ترقية السياحة وصلاح البيئة، نظرا لوجود أثر متبادل بينهما كون البيئة الصالحة تساهم في زيادة حركة القطاع السياحي.
- إحداث تغير في التصور الذي يحمله الأجانب عن الجزائر من خلال التحسين المستمر لصورة البلد.

✓ **تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر:** اعتبرت الجزائر الاستثمارات الأجنبية المباشرة شكل من الأشكال الأساسية لتدفقات رأس المال الأجنبي بصفتها تخلق قيمة مضافة وتنوع القاعدة الاقتصادية، لكن بالرغم من ذلك يبقى حجم هذه الأخيرة في بلادنا محدودا للغاية في مختلف القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاع المحروقات، إذ شهدت نسبة الاستثمار الأجنبي في الجزائر معدل **1%** من مجموع المشاريع الإجمالية المنجزة خلال الفترة (2002-2006) ومع ذلك ساهمت هاته النسبة بـــ**17%** من رأس المال الإجمالي ووفرت **10%** من مناصب الشغل، وهذا ما يجعل من الاستثمار الأجنبي في الجزائر اكثر كفاءة مقارنة بالاستثمار المحلي.

وفي هذا الإطار يمكن تقديم مختلف الآليات التي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

- محاربة الفساد بشتى أنواعه، كونه يؤثر على استقرار وملائمة مناخ الاستثمار ويساهم في زيادة تكلفة المشاريع، كما يضعف الجانب الإيجابي لحوافز الاستثمار، إذ يعد الفساد بمثابة ضريبة ذات طبيعة معيقة وضارة بالاستثمار.
- سيادة القانون بصفته عامل مهم لتحقيق كل من الاستقرار السياسي والأمني، مع العلم أن تحقيق الاستقرار يعمل على نشر الطمأنينة لدى الشركات الأجنبية.
- الحرص على عصرنة النظام المصرفي في الجزائر والرقابة عليه.
- القضاء على البيروقراطية لسهولة أداء الأعمال.

3-3 متطلبات تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي للوصول الى التكامل الاقتصادي:

إن الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا وللتخلص من التبعية لقطاع المحروقات من خلال تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر، يستوجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات والسياسات نختصرها في المتطلبات التالية:

---

[13] رتيبة عروب، تسعدت بوسبعين، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر: حقائق وآفاق. الملتقى الوطني حول الاستراتيجية الصناعية في الجزائر، جامعة مستغانم، يومي23-24 أفريل2012.

[14] عبد الوهاب غريب، فيصل زيادي. فرص وتحديات إقلاع الاقتصاد الجزائري في ظل الصدمة النفطية الراهنة. جامعة العربي التبسي تبسة، 2016

- **تغيير نموذج النمو المعتمد**: من نموذج معتمد على المحروقات إلى نموذج أكثر تنوعا بمعنى تنويع الاستثمار في جل القطاعات مع الحرص على ضبط آليات النمو الاقتصادي نتيجة ضبط التشريعات وتحريك القطاعات الراكدة بواسطة آلية ذكية لاستقطاب رأس المال المحلي والأجنبي.
- **تحسين كفاءة الانفاق العام:** ويتم ذلك من خلال محاولة الدولة عزل النفقات الحكومية الجارية تحديدا وبصفة تدريجية عن الإيرادات النفطية المتغيرة باستمرار، وهذا ما يساهم في تعزيز مسارات النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي في الاقتصادات النفطية وبالأخص العربية. فضروري وجود إدارة مالية عامة قوية قادرة على التنبؤ بعائدات الموارد وتحديد المخاطر المالية على باقي الإيرادات والنفقات.
- **وضع خطة بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي:** هادفة إلى التخفيف من التمويل المعتمد على العائدات النفطية.
- **وضع برامج رقابة مستمرة على أداء المؤسسات:** مع الحرص على توجيهها نحو القطاعات التي تخدم تنويع الاقتصاد.
- **إحداث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين العام والخاص:** وهذا في شتى النشاطات حتى يتم فسح المجال للقطاع الخاص وتقلص دور القطاع العام.
- **إعادة النظر في كيفية إدارة أموال صندوق ضبط الموارد**
- **تعزيز الحوكمة الاقتصادية:** عن طريق القضاء على الرشوة والفساد الإداري، زيادة الشفافية وآليات الرقابة وبالأخص الرقابة على المال العام.
- **ترشيد الإنفاق العام:** يتم ذلك من خلال الاستغلال الأمثل للمواد المتاحة وتقسيمها حسب الأولويات مع الحرص على توفير التوازن بين الاستثمار في رأس المال البشري والاستثمار في القطاعات الإنتاجية باعتبارها تمثل حجر الاساس للقيمة المضافة للاقتصاد.
- **زيادة العمالة في القطاع الخاص:** فتشجيع العمل في هذا القطاع من شأنه رفع جودة التعليم وتنمية المهارات.
- **بناء قاعدة صناعية تدعم التنويع.**
- **التوجه نحو قطاعات تتيح تنويع الاقتصاد الوطني:** بدءا بتعزيز الاستثمار في القطاع الفلاحي لتوفير مناصب شغل جديدة وتكثيف الإنتاج في عدد معتبر من المنتجات، وكذا الاستثمار في الطاقات المتجددة.
- **الاستثمار في العنصر البشري:** من خلال الاستثمار في الطاقات الكامنة التي يوفرها قطاع التعليم بصفته مفتاح النمو، وعدم الاكتفاء به كخدمة اجتماعية معزولة عن المحيط الاقتصادي.

الخاتمة:

يمكن القول في نهاية هذه الدراسة أن التكامل الاقتصادي هو الأسلوب الأمثل للدول المتقدمة والنامية على حد السواء، للاستمرار في هذا العالم الذي لم يعد فيه مكان للكيانات الصغيرة المنفردة. لذلك جاءت هذه الدراسة لتوضيح أهم المداخل والآليات المفسرة لمفهوم التكامل الاقتصادي او التكتلات الاقتصادية والذي يتم أساسا بين مجموعة من الدول تربطها ظروفا متشابهة سواء من ناحية الانتاج أو الموقع الجغرافي أو التقارب السياسي وهذا بهدف تحقيق التخصص في فروع الانتاج التي تتميز فيها بكفاءة أكبر ومن ثم إمكانية تحقيق الحجم الأمثل الذي يصاحبه تخفيض في تكاليف الإنتاج.

كما يعتبر التنويع الاقتصادي بمثابة سياسة تنموية تهدف إلى رفع القيمة المضافة وزيادة الدخل من خلال توجيه الاقتصاد نحو قطاعات متنوعة عوضا عن الاعتماد على سوق النفط، وعلى هذا الأساس قامت الجزائر بعدة برامج تنموية ضخمة مست كل القطاعات الاقتصادية للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، ولكن بالرغم من المجهودات المبذولة لا يزال هناك ضعف التنويع الاقتصادي الراجع إلى عدم إتباع استراتيجية واضحة المعالم والأهداف ناهيك عن غياب مؤشرات الحوكمة.

من خلال هذه الدراسة يمكن الوصول الى جملة نتائج، لعل البعض منها عام وشبه متفق عليه في الدراسات الاقتصادية الا ان ذكرها جاء من باب على تلك التأكيد على اهميتها، وبناءا النتائج يمكن طرح مجموعة من التوصيات للوصول الى أفضل النتائج.

✓ لا يمكن للاقتصاد الجزائري تحقيق التكامل الاقتصادي دون الاعتماد على التنويع الاقتصادي وبذلك فان التنويع الاقتصادي هو الخطوة الأولى الذي يجب ان تعتمد عليه الجزائر للمضي قدما نحو التكامل الاقتصادي.

✓ على الجزائر التركيز على بناء استراتيجية جديدة هادفة إلى بناء اقتصاد متنوع لا اقتصاد ريعي والوصول الى تحقيق التكامل الاقتصادي سوآءا مع مجموعة البريكس في المستقبل القريب او مع دول بحر الأبيض المتوسط للتخلص من التبعية النفطية، الأمر الذي يستدعي تجاوز التحديات وتبني استراتيجية أكثر فاعلية لاقتصاد ما بعد النفط.

✓ تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بمعنى التخفيف من شروط الاعتماد وتبسيط الهياكل الضريبية.

✓ محاربة الفساد بشتى أنواعه والعمل على زيادة الشفافية في مختلف المعاملات لخلق الجو المناسب لمختلف القطاعات الاقتصادية.

✓ ضرورة تبني استراتيجية واضحة المعالم بهدف تحقيق التنويع، من خلال ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وتحسين مناخ الأعمال إضافة إلى الاستثمار في العنصر البشري لاعتباره مصدر للنمو الاقتصادي.

قائمة المراجع :

1. **Banque d'Algérie**. (2019). les annexes des rapports des années 2019.
2. **Hvidt Martin**. (2013). "Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends", Research Paper, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, p10.
3. **M Kamiar ،B Jeffrey و ، S Hoda**, (2018). Reforming fiscal institutions in resource –Rich Arab Economies: Policy proposals. Economic Research Forum, Working paper No 1228.
4. **Zhang Le-Yin**. (2003). "UNFCCC Workshop on Economic Diversification", United Nations, Frame Work Convention on climate change – secretariat, Teheran, Islamic Republic of Iran, October 2003, p 6.
5. **أسماء بلعما، دحمان بن عبد الفتاح**، (2020)، سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط دراسة حالة الجزائر. مستغانم، الجزائر: مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 3، العدد 1، صفحة 11.
6. **المعلا مجيد بن أحمد**، (2002)، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات (1995-2000)، منشورات وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، صفحة 13.
7. **أحمد ضيف، أحمد عزوز**، (2018)، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. الشلف، الجزائر: مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، صفحة 22.
8. **محمد بوطلاعة، نعيمة بن دبيش**، (2018)، ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط –إمكانية الاستفادة من تجارب دولية. بشار، الجزائر: مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد4، العدد 2، صفحة 307.
9. **عبيد حداد حامد**، (2011)، التكامل الاقتصادي والتنسيق الصناعي العربي دراسة تحليلية. "مجلة كلية الآداب"، العدد 99، صفحة 641.
10. **الهادي لرباع**، (2015)، المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كأداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. الجزائر: "المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية"، العدد 06، صفحة 115.
11. **يحي عبد الغني أبو الفتوح**، (2002)، "تصور مستقبلي لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي: دراسة تحليلية لمعوقاته ووسائل تحقيقه"، الإدارة العامة: السنة 42، العدد 1، صفحة 183.
12. **عبد السلام مخلوفي، سفيان بن عبد العزيز**، (2013)، التكتلات الاقتصادية: وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 4، ص 32.
13. **رتيبة عروب، تسعدت بوسبعين**، (2012)، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر: حقائق وآفاق. الملتقى الوطني حول الاستراتيجية الصناعية في الجزائر، جامعة مستغانم، يومي23-24 أفريل2012.
14. **عبد الوهاب غريب، فيصل زيادي**، (2016)، فرص وتحديات إقلاع الاقتصاد الجزائري في ظل الصدمة النفطية الراهنة. جامعة العربي التبسي تبسة، 2016.